أكد أن وصفها بـ«غير العادية» خطأ لغوي ليس مقصوداً

الغانم : جلسة الثلاثاء المقبل عادية ومدرج على جدول أعمالها استجواب الشيتان

■ تم التنسيق مع الخالد الذي أكد على حضور الحكومة لهذه الجلسة

مرزوق الغانم

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن جلسة الثلاثاء المقبل عادية وليست غير عادية ومدرج على جدول أعمالها استجواب وزير المالية براك الشيتان، مشيرًا إلى أنه تم التنسيق مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الذي أكد حضور الجلسة.

ونوه الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس بأن الجلسة القادمة ستكون جلسة عادية، مبينًا "قد يكون خطأ لغوي بأني ذكرت يوم أمس أنها جلسة غير عادية والمقصود أنها جلسة عادية".

وذكر الغانم أن الدعوة لجلسة الثلاثاء ستصل في المواعيد المقررة وستكون جلسة الأربعاء امتدادًا لجلسة الثلاثاء وجدول أعمالها وفق اللوائح.

وردًا على سؤال صحفي بشأن الاستجواب قال الغانم " نعم الاستجواب سيدرج على جدول أعمال جلسة يوم الثلاثاء القادم، لكن تصحيحًا للخطأ بأنها جلسة عادية وليست جلسة غير عادية".

■ سيوزع إن شاء الله جدول الأعمال مساء يوم السبت كالعادة

وأشار الغانم إلى أنه تم التنسيق مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الذي أكد على حضور الحكومة لهذه الجلسة.

وأضاف الغانم " سيوزع إن شاء الله جدول الأعمال مساء يوم السبت كالعادة، لكن حبيت أوضح بأن جلسة الثلاثاء هي جلسة عادية والأربعاء ستكون امتدادًا لجلسة الثلاثاء".

الفضالة يطالب «الصحية» بالاستعجال في إقرار «الولاية الصحية» للمرأة

يوسف الفضالة

طالب النائب يوسف الفضالة لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بالاستعجال في إقرار تعديلات قانون الجزاء التي اقرتها اللجنة التشريعية مؤخرًا بشأن الولاية الصحية للمرأة ورفع تقريرها إلى مجلس الأمة لإدراجه على جدول أعمال المجلس.

وقال الفضالة في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس " في تاريخ 12 نوفمبر 2018 تقدمت باقتراح إلى اللجنة الصحية بشأن منح المرأة الكويتية سواء الأم أو الزوجة أو الابنة، الحق بالتوقيع على دخول المستشفى أو إجراء العمليات الجراحية لعدم حدوث مشاكل في حال عدم تواجد الأب أو ولي الأمر.

ولفت الفضالة إلى أنه تم رفض هذا الاقتراح في اللجنة الصحية بحجة أنه يستلزم تعديلًا تشريعيًا على قانون الجزاء، وبعد ذلك تقدم عدد من النواب بعدة تعديلات في هذا الصدد.

وأشار إلى حديث رئيس اللجنة التشريعية بالأمس عن الموافقة على عدد من الاقتراحات بقوانين منها تعديل قانون الجزاء بشأن الولاية الصحية للمرأة ورفعها إلى اللجنة الصحية باعتبارها صاحبة الاختصاص.

وأكد الفضالة ضرورة الاستعجال في إقرار هذه التعديلات ورفعها إلى مجلس الآمة وإدراجها على جدول الأعمال والموافقة عليها لحل الإشكاليات الموجودة التي لا تسمح للمرأة بأن تكون مخولة بالتوقيع على إدخال المريض أو إجراء العمليات الجراحية.

لبحث مشكلاتهم والعمل على حلها

الخضير: العقيل ستلتقي ممثلي ذوي الاحتياجات الخاصة الخميس

حمود الخضير

قال النائب د. حمود الخضير إنه تواصل مع وزيرة الشؤون وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل لحثها على حل الإشكال الواقع بين إدارة هيئة ذوي الإعاقة من جهة والجمعيات والأندية والجهات التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة من جهة أخرى.

وأضاف الخضير في تصريح صحفي أن الوزيرة العقيل أبلغته أنها ستلتقي ممثلي هذه الجهات الخميس المقبل من أجل الاستماع إلى كل ما يريدونه والعمل على تذليل أي مشاكل أو سوء تفاهم بينهم وبين الهيئة، معربة عن تقديرها للملاحظات التي يثيرها أعضاء مجلس الأمة، وحرصها على متابعتها.

وأوضح الخضير أن الوزيرة وعدته بتقديم كل ما تحتاج إليه هذه الفئة العزيزة من رعاية، مشيرًا إلى استعداده لنقل أي ملاحظات أو شكاوى من الإخوة المعاقين إلى الحكومة.

وأكد أنه سيتابع هذا اللقاء آملًا أن يتوصل فيه الجميع إلى الحلول المطلوبة وأن تستمع إدارة هيئة ذوي الإعاقة لمطالب هذه الفئة فهم أولى من غيرهم بنقل معاناتهم ومشاكلهم.

الحويلة للتوسع في دول الابتعاث وزيادة عدد الجامعات المعتمدة ذات التصنيف الأكاديمي المرتفع

محمد الحويلة

أعلن النائب د. محمد الحويلة إنه تقدم باقتراح برغبة بالتوسع في دول الابتعاث وزيادة عدد الجامعات حسب قائمة التعليم العالي للاعتماد الأكاديمي للجامعات المعتمدة لدى التعليم العالي والهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

ونص الاقتراح على ما يلي:

في ظل الجائحة التي يمر بها العالم بسبب انتشار فيروس كورونا (كوفيد19) أصبح هناك إجراءات مختلفة لاستقبال الطلبة المبتعثين عن طريق التعليم العالي وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي في الدول والجامعات مثل أمريكا والدول التي تستقبل الطلبة الكويتيين وغيرت كذلك هذه الدول من شروط الجامعات والالتحاق بالدراسة بسبب سياسات التباعد الاجتماعي والإجراءات الوقائية لتلك الدول.

فأصبح من الضروري زيادة عدد الجامعات ودول الابتعاث حسب قائمة جهاز الاعتماد الاكاديمي لكل من التعليم العالي وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وعدم حصرها على عدد محدد وزيادتها بجامعات ذات تصنيف أكاديمي مرتفع لفتح المجال أكثر أمام الطلبة الذين تمت الموافقة على ابتعاثهم للخارج لدراسة الدكتوراه والماجستير والبكالوريوس حتى لا يتأثر اعداد الطلبة المبتعثين ولا تعرقل مسيرتهم التعليمية للاستفادة بخبرات خارجية تعمق مهاراتهم التعليمية ويعودون بعلم ينفعون به البلاد فالشباب يمثل ذخيرة البلاد التنموية وقوتها الإنتاجية.

لذا فأنني أتقدم بالاقتراح التالي:

التوسع في دول الابتعاث وزيادة عدد الجامعات حسب قائمة جهاز الاعتماد الاكاديمي لكل من التعليم العالي وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي ويراعي في تلك الدول والجامعات التقدم العلمي والتصنيف الأكاديمي المرتفع.

أكد أن الوثيقة الاقتصادية بدأ تطبيقها بالفعل ويجب التصدي لها

العدساني: استجواب وزير المالية مستحق ومحاوره كافية لطرح الثقة فيه

■ ذكر في وثيقته عدة أمور تمس جيوب المواطنين ورواتبهم ومكتسباتهم وحقوقهم

رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني أن استجوابه وزير المالية براك الشيتان مستحق وأن محاور الاستجواب كافية لطرح الثقة فيه، مشيرا إلى أن الوزير ضلل النواب ولم يقل الحقيقة في ردوده على الاستجواب السابق.

وأضاف العدساني في تصريح صحفي في مجلس الأمة اليوم أن الاستجواب مكون من ثلاثة محاور منها ما يختص بالوثيقة الاقتصادية التي مست جيوب المواطنين والاستبدال الفاحش الربوي في مؤسسة التأمينات الاجتماعية والقضايا المالية وتضليل الراي العام

وأوضح أنه فيما يختص بالمحور الأول فإن وزير المالية ذكر أن الوثيقة الاقتصادية موجودة منذ عام ٢٠١٦ ، مؤكداً أن «هذا الكلام عار عن الصحة لأن الوزير هو من قام بإعداد الوثيقة الجديدة في ٢٠٢٠ وعليه ألا يتنصل من الموضوع».

ولفت إلى أن الوزير ذكر في الوثيقة عدة أمور تمس جيوب المواطنين ورواتبهم ومكتسباتهم وحقوقهم، مؤكدا أن هذا الأمر مرفوض جمله وتفصيلا كون أن المادة ٢٠ من دستور دولة الكويت تنص على تحقيق الرفاه ورفع مستوى المعيشة.

وبين العدساني أن الوثيقة شعارها هو المساس برواتب الموظفين والخصخصة، مشيراً إلى أن ذلك يعني أنه سيتم إعطاء التجار القطاع العام والتحكم في الاسعار والخدمات العامة.

وقال العدساني إن وزير المالية يتحجج باستلامه حقيبة المالية منذ فتره قريبة إلا أنه أعد هذه الوثيقة وهي وثيقة دمار تمس جيوب المواطنين ومقدراتهم وحقوقهم وكشف كل جهوده على هذه الوثيقة ولم يفتح ملفات القضايا الأخرى.

وأكد العدساني أن «الوزير اتجه لجيوب المواطنين ورفع رسوم وأسعار الخدمات وإقرار الضرائب حتى الـ ٥٪ من استقطاع التأمينات يريد أن يزيدها ويضعها على الموظف بالإضافة إلى إيقاف جميع الزيادات السنوية والترقيات في كل جهات الدولة الامر الذي يخالف نصوص الدستور وقوانين الدولة».

وأشار العدساني إلى أن الوزير يحاول تقليص العلاج بالخارج رغم عدم توفير مستشفيات في الداخل ويطلب التوفير من بطاقة عافية ويقلل عدد البعثات الدراسية ويقننها.

واوضح العدساني أن البعض يتساءل عن سبب إعلان استجواب آخر لوزير المالية في ذات جلسة الاستجواب السابق له، مجيباً « لأنني ذكرت وأكدت أننا سنتصدى لأي زيادة يتم وضعها على المواطنين وسأستمر بهذا النهج».

وعن المحور الثاني قال العدساني إن الاستبدال الربوي تبناه الوزير الحالي وصوت مع الاستبدال الربوي وضد الشريعة الإسلامية، لافتاً إلى أن المتقاعدين هم من سيتأثر ولن يستطيعوا الاقتراض وهم شريحة كبيرة وذلك بسبب الاستبدال الربوي.

وأكد أن الوزير نكث في وعده بالتصويت مع الشريعة، مشدداً على أن هذا الأمر بحد ذاته يستحق طرح الثقة فيه.

وأكد العدساني أنه لا يوجد عجز اكتواري في التأمينات إنما هو عجز اكتواري افتراضي غير فعلي ولا يوجد عجز بالصناديق الاستثمارية، لافتاً إلى أن هناك عجزا في محاربة الفساد وتقاعسا من الحكومة في إحضار مدير التأمينات السابق ومحاكمته في الكويت.

وعن المحور الثالث قال العدساني إنه من أهم المحاور عن غسل الأموال، مشيرا إلى أن هناك نوابا حاليين وسابقين عليهم شبهات تنفيع وتضخم حسابات من تجارة إقامات ولا يوجد تقارير عن ذلك من وحدة التحريات المالية.

ولفت إلى أن هناك تقاعسا وتراخيا وإهمالا من قبل الوزير على المؤسسات والإدارات التي يشرف عليها.

وقال إنه فيما يخص الصندوق الماليزي فإن الوزير ذكر أن تقارير وحدة التحريات المالية هي أمور سرية ولا يمكن الاطلاع عليها وضلل الرأي العام، وتناسي انه قال انه عرض البلاغ على مجلس الوزراء، متسائلا «كيف يعرضه على الحكومة ويحجبه عن السلطة التشريعية التي تراقب السلطة التنفيذية».

■ لا يوجد عجز اكتواري في التأمينات ولا بالصناديق الاستثمارية

■ هناك نواب حاليون وسابقون عليهم شبهات تنفيع وتضخم حسابات

■ سنتصدى لأي زيادة يتم وضعها على المواطنين وسأستمر بهذا النهج

وأكد العدساني أن البلاغ ناقص والوزير كان رده في الاستجواب متواضعا ومتراخياً في هذا الملف الذي هز كيان الكويت بالنسبة لسمعتها وتحدث فيه (إف بي آي) وسلطات أجنبية.

وقال إن هناك قضية أخرى لا تقل أهمية وهي قضية شركة الإيرباص التي صدر فيها حكم قضائي دولي بغرامة الشركة بما يقارب 4 مليارات دولار وذكر الحكم أن فيه رشاوى وذكروا اسم الكويت.

من جانب آخر شدد النائب رياض العدساني على ضرورة التصدي للوثيقة الاقتصادية وإيقافها، مؤكداً أنها تتضمن مساسا بجيوب المواطنين ومكتسباتهم.

وقال العدساني في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن الوثيقة بدأ تطبيقها بالفعل، لافتا إلى أن هذا الأمر خطير في المستقبل، إذ أنه «ليس كل الكويتيين مقتدرين وبعضهم ينفذ راتبه في منتصف الشهر».

وأشار إلى أن وزارة المالية بدأت إرسال كتب بتخفيض الميزانية، مشيراً إلى أن ذلك يعني المساس بالمقدرات والمزايا والبدلات وإيقاف الزيادات والبدلات للموظفين،» وهذا أمر مرفوض جملة وتفصيلا».

وقال انه قدم استجوابا للوزير وسيناقش في جلسة مجلس الأمة المقررة الثلاثاء المقبل.

وقال إن الوثيقة تشمل المساس بالرواتب والخصخصة ورفع الأسعار والخدمات بالإضافة إلى الرسوم والضرائب .

وتساءل «هل يعقل أنه في أميركا وأوروبا يناقشون خفض الضرائب بينما الكويت تريد رفع الضرائب؟».

وأضاف أن الوثيقة تتضمن أيضا تقليل العلاوات وإيقاف الزيادات وإيقاف دعم العمالة ورفع أسعار الكهرباء والبنزين والديزل والماء، مشيرا إلى أنه لا يعقل معالجة إخفاقات الحكومة عن طريق جيب المواطن.

وأكد العساني أنه سبق وقدم دراسة كاملة حتى لا يمس جيب المواطن إلا أن الحكومة لم تأخذ بها، مؤكداً أنه يجب محاسبة وزير المالية.